



ندوة

الانتخابات النيابية المبكرة في العراق 2021

سياقاتها، والقوى المتنافسة، وآفاقها

الأربعاء، 6 تشرين الأول / أكتوبر 2021

التسجيل أونلاين
عبر تطبيق



zoom

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات

جدول الأعمال

<p>الجلسة الأولى</p> <p>حيدر سعيد: انتخابات النظام أم مُخرَج من مخزجات تشريين؟ الطريق الموصلة إلى "الانتخابات المبكرة 2021" في العراق وموقف قوى تشريين منها عقيل عباس: الانتخابات العراقية: ما الذي تعنيه؟ وما الذي يميزها من الانتخابات السابقة؟</p>	<p>16:00–15:00</p>
<p>استراحة</p>	<p>16:05 – 16:00</p>
<p>الجلسة الثانية</p> <p>رحيم العكيلي: الإطار القانوني الجديد لانتخابات العراق والتحديات التي تواجهه عبد الجبار السعيد: قراءة في خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية حارث حسن: سياسات القوى الشيعية واستراتيجياتها تجاه الانتخابات العراقية</p>	<p>17:30–16:05</p>

المشاركون

الملخصات

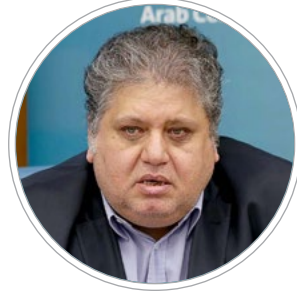


حارث حسن

باحث أقدم في مركز كارنيغي- الشرق الأوسط. عمل سابقاً باحثاً أقدم في جامعة أوروبا الوسطى والأتلانتيك كونسيل. له العديد من الكتب والدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكمة، آخرها "State Building, Sectarianization, and Neo- Patrimonialism in Iraq," in: James Gelvin (ed.), *The Contemporary Middle East in an Age of Upheaval* (Stanford University Press 2021); "The Formal Marja: Shi's Clerical Authority and the State in Post-2003 Iraq," *The British Journal for Middle East Studies*, vol. 46, no. 3 (2019).

سياسات القوى الشيعية واستراتيجياتها تجاه الانتخابات العراقية

تتناول هذه الورقة مواقف القوى الشيعية الرئيسة واستراتيجياتها تجاه الانتخابات، مع التركيز على التيار الصدري. وتحاول رسم خريطة لمواقف هذه القوى في إطار التوازنات القائمة، والنظر في استراتيجياتها السياسية وفرصها الانتخابية. وتتطرق إلى السيناريوهات الرئيسة المحتملة لتحالفات تلك القوى وتناقضاتها بعد الانتخابات. تطرح الورقة أن قرار إجراء انتخابات مبكرة، وإصدار قانون جديد للانتخابات، بالدرجة الأساس، جاء استجابة من القوى الشيعية الرئيسة للتحدي الذي مثله حراك تشرين الاحتجاجي؛ لأن هذا الحراك تركز جغرافياً في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، وعبر عن أزمة سياسية مجتمعية في تلك المناطق. كما تبين الورقة أن هذه الانتخابات ترافقت مع انقسام وتنافس بين القوتين الشيعيتين الرئيسيتين: التيار الصدري، وتحالف "الفتح"، فرغم تشاركهما فضاء أيديولوجياً واحداً، هو الفضاء الأيديولوجي الإسلامي، اتجها إلى التنافس على ملء الفراغ الذي نتج من تفكك الشراكة الشيعية الإسلامية في أطر الائتلاف العراقي الموحد، أو التحالف الوطني، كما أن هذه الانتخابات ترافقت مع التراجع في هيمنة الشبكات التي شكلها رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي (2006-2014) داخل مفاصل المؤسسات الأمنية والمدنية، فضلاً عن تبني التيارين مقاربتين مختلفتين بشأن العلاقة مع إيران ترتبطان بنوع التحالفات والعلاقات الإقليمية التي شكّلاها. وتحتاج الورقة بأن "التنازلات" التي قدمتها القوى الشيعية الرئيسة هي بالأساس تكيفات مؤقتة، لا تعكس خريطة طريق واضحة للإصلاح، ونتاج لخشية تلك القوى من التكلفة العالية لانتهيار الأوضاع والحرب الأهلية المحتملة. وترجح أخيراً أن تفرز الانتخابات ثلاثة سيناريوهات، يُحتمل أن يقود كل منها إلى أزمة سياسية جديدة: سيناريو الانتخابات المتحكم فيها والتي لا تفرز أي تغيير جدي، وسيناريو الغالبية السياسية الذي يقود إلى صدام مع الطرف "المُقصى"، وسيناريو حكومة "المحاصصة" الجديدة الذي من شأنه أن يعمق أزمة الدولة وفشلها في التعامل من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.



حيدر سعيد

رئيس قسم الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. يشغل أيضًا منصب رئيس تحرير دورية "سياسات عربية". عمل سابقًا مستشارًا للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، ومستشارًا للدراسات والأبحاث في مؤسسة المستقبل في عمّان (2010-2011). له العديد من المؤلفات العلمية، آخرها المساهمة في كتاب صادر عن المركز العربي بعنوان "تنظيم الدولة المكنّى 'داعش' - الجزء الثاني"؛ وشارك بفصل:

"The Mahdi Army and the Sadrist Movement in Iraq: The Struggle for Transformation," in: Omar Ashour (ed.). *Bullets to Ballots Collective De-Radicalisation of Armed Movements* (Edinburgh: Edinburgh University Press. 2021).

انتخابات النظام أم فُخْرَج من مخزجات تشرين؟

الطريق الموصلة إلى "الانتخابات المبكرة 2021" في العراق وموقف قوى تشرين منها

تحاول الورقة أن تحدّد السياق الذي طُرحت فيه فكرة "الانتخابات المبكرة"، إثر احتجاجات 2019، واستقالة حكومة عادل عبد المهدي (2018-2019)، وتولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء في 7 أيار/ مايو 2020، الذي جعل من أهم أولويات حكومته التهيئة لـ "إجراء انتخابات مبكرة استجابة للمطالب الشعبية الحقة"، بتعبيره، ومن ثم، دعا إلى انتخابات مبكرة في 2021، عدّها فُخْرَجًا من مخزجات ثورة تشرين وثمرتها. وتربط الورقة مبادرة الكاظمي هذه بصراع النخبة الشيعية الحاكمة وانقساماتها، الذي يتمحور - أساسًا - حول فهم موقع العراق من الصراعات الإقليمية، وطبيعة العلاقة بالدول العربية، ودور الولايات المتحدة الأميركية في البلاد، وحدود النفوذ الإيراني فيها. وتوضح الورقة أن أطرافًا أساسية في الثورة، بالفعل، رفعت شعار الانتخابات المبكرة، في سياق اتجاه عام بين قوى الثورة، لا يفضّل الإسقاط الكامل للنظام، بل العمل من داخل إطار الشرعية القائم، لإجراء إصلاحات جذرية فيه. ومن ثم، كانت "الانتخابات المبكرة" هي الإجراء الملموس الذي قدّمته قوى الثورة، بوصفها أداة تغيير وانتقال. وحيث أنه من العسير أن تكون الانتخابات المبكرة تقنية انتقالية، كان من السهل على القوى الأساسية في النظام أن تحتوي هذا المطلب، لتنتقل الانتخابات المبكرة من كونها مطلبًا رفعت الثورة، لإجراء تغيير جذري في النظام، إلى متبني للنظام نفسه. وأخيرًا، توضح الورقة أن جل التنظيمات السياسية التي انبثقت عن الثورة أدرك هذا التجاذب غير المتكافئ على الانتخابات المبكرة، ليتخذ موقفًا نقديًا منها. وتستعرض الورقة مواقف هذه القوى من الانتخابات.



رحيم العكيلي

قاضٍ متقاعد ومحامٍ. شغل سابقاً منصب رئيس هيئة النزاهة الاتحادية في العراق خلال الفترة 2008-2011. وعمل قاضياً في المحاكم العراقية خلال الفترة 1997-2013. له العديد من الكتب والدراسات والأوراق البحثية المنشورة في مجالات القانون وحقوق الإنسان والدستور وحقوق المرأة ومكافحة الفساد، آخرها كتاب: **دروس في تطبيقات القوانين**، الصادر عن دار المكتبة القانونية (2011).

الإطار القانوني الجديد لانتخابات العراق والتحديات التي تواجهه

تناقش هذه الورقة الانتخابات العراقية المبكرة التي تنظم في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وفقاً للأحكام التي جاء بها قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، الذي تبني نظاماً انتخابياً جديداً وأحكاماً مستحدثة أخرى، لكنه في الوقت نفسه تضمن انتهاكات لنصوص الدستور العراقي. تطرح هذه الورقة مجموعة من التحديات التي تواجه الانتخابات التي تجري وفقاً للأحكام المستحدثة في قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، وهي على النحو الآتي: الصوت الواحد غير المتحول، واعتماد الترشيح الفردي، وفوز الأكثر أصواتاً، وتعدد المناطق الانتخابية، وتخفيف متطلبات المؤهلات العلمية للمرشحين بقبول شهادة الإعدادية حداً أدنى للمرشح، وتنزيل الحد الأدنى لسن المرشح من ثلاثين سنة إلى 28 سنة، ومنع الانتقال بين الكتل السياسية لحين تشكيل الحكومة. وتناقش الورقة مجموعة من الانتهاكات الدستورية: أولاً، التمييز ضد المرشحين المستقلين؛ إذ يشترط القانون الحصول على توقيع 500 ناخب لقبول الترشيح بقائمة منفردة، وعدم اشتراطها على المرشحين بقائمة مفتوحة ولا على مرشحي الأقليات. ثانياً، التمييز ضد النساء. ثالثاً، استبدال المرشح الحزبي بأخر من قائمته، في حين يستبدل المرشح المستقل بأقرب الخاسرين إليه. رابعاً، الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة من خلال توزيع الدوائر الانتخابية؛ إذ وزعت الدوائر بموجب جداول ملحق بالقانون، تبنته القوى السياسية المسيطرة على القرار التشريعي في مجلس النواب في ضوء مصالحها الحزبية، ومن دون النظر في معايير انتخابية أو جغرافية أو قانونية واضحة.



عبد الجبار السعيدى

أستاذ الاجتماع السياسي والنظم السياسية في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية. عمل سابقاً عميداً للكلية نفسها. له العديد من الكتب والدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكّمة، آخرها "احتجاجات تشرين في العراق: مدركات الاحتجاج في البيئة الشيعية ومآلات الاجتماع السياسي"، مجلة **لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد 6 (أيار/ مايو 2020)؛

"Turkish Immigration Policies: Challenges and Responses," *The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences*, vol. 21, no. 4 (2016).

قراءة في خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات العراقية

مثلت انتفاضة تشرين 2019 منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ العراق الاجتماعي – السياسي؛ إذ كان من أهم نتائجه اللحظية إجبار الحكومة العراقية برئاسة عادل عبد المهدي (2018-2019) على الاستقالة، والدعوة إلى انتخابات مبكرة بدلاً من موعدها المقرر أساساً في عام 2022. وعلى الرغم من تحقيق هذا الهدف، فإن واقع خريطة القوى السياسية في الفضاء الانتخابي لا يشي بتغيير جذري، بل إن هذا الهدف الرئيس المتمثل في تغيير محتوى الطبقة السياسية ابتعدت جميع الأطراف السياسية عنه لأسباب عدة؛ أهمها ما يتعلق بهذه الطبقة الحاكمة في العراق، التي رأت في هذه الانتخابات فرصة لإعادة إنتاج نفسها مرة أخرى، وكذلك ثمة أسباب أخرى تتعلق بحراك تشرين الذي لم يتفق أطرافه على إطار سياسي يجري العمل بموجبه في المعتزك الانتخابي المقبل. وبناءً عليه، تحاجّ هذه الورقة، من جهة بأن تغيير النظام الانتخابي في العراق يعدّ مكسباً واضحاً لحراك تشرين، أجبر القوى السياسية على أن تتكيف مع هذا النظام الجديد، كما أتاح المجال لإشراك دماء جديدة تخترق الطبقة السياسية الحالية. ولكن من جهة أخرى، سمحت الانتخابات للأحزاب والكتل التقليدية السياسية في العراق بتغيير تموضعاتها الإثنية الطائفية السابقة، مستغلةً العديد من الكيانات الفردية أو الحزبية التي دخلت الانتخابات، وهي مستقلة من الناحية الرسمية، لكنها من الناحية الفعلية تمثل الكتل الكبيرة التقليدية ذاتها. وبصورة عامة، أفرز ذلك تقسيم القوى المشاركة في الانتخابات ذات الأثقل الأكبر إلى كتل شيعية، يمثلها: تحالف الفتح، والتيار الصدري، ودولة القانون؛ وكتل سنية، يمثلها: تحالف عزم، وتحالف تقدم، والمشروع الوطني للإنقاذ؛ وكتل كردية، يمثلها: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والقوى الكردية المتحالفة معها.



عقيل عباس

باحث مستقل. عمل سابقاً أستاذاً في الجامعة الأميركية في العراق. له العديد من الكتب والدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العالمية والعربية المحكمة، آخرها فصل "التشيع العراقي بين المعرفة الطهرانية والوطنية العراقية"، في: كتاب **الشيعة العرب: المواطنة والهوية**، تحرير حيدر سعيد، والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019)؛ "الإسلام السياسي الشيعي في العراق والديمقراطية التوافقية: إشكاليات الخطاب وتحديات التنوع"، سياسات عربية، العدد 29 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)؛

"Deconstructing Despotism Legacies in the Arab Spring," in: Larbi Sadiki (ed.), *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization* (London: Routledge, 2014).

الانتخابات العراقية: ما الذي تعنيه؟ وما الذي يميزها من الانتخابات السابقة؟

تطرح هذه الورقة أن انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2021 المقبلة تعدّ انتخابات مفصلية في مسيرة التحول السياسي في عراق ما بعد عام 2003؛ ليس لأن هذه الانتخابات ستأتي بطبقة سياسية جديدة غير الطبقة الحالية التي تتسيد مشهد السياسة والسلطة منذ عام 2005، بل لأن هذه الانتخابات يمكنها أن توفر جواباً عن أسئلة الورقة الآتية: هل يستطيع النظام السياسي العراقي، بديموقراطيته الهشة، أن يصلح نفسه عبر الأدوات المؤسساتية التي تشكلت بعد عام 2003؟ أم أن حالة اليأس المترتبة على عجز هذا النظام عن إصلاح نفسه ستدفع الجمهور المتشكك والغاضب إلى اللجوء إلى أدوات أخرى خارج المؤسسات الرسمية؟ وهل الأحزاب السياسية التقليدية المتقاسمة للحكم مستعدة أو قادرة على الدخول في عملية إصلاح بنيوي، تقنع العراقيين بمنحها حيزاً زمنياً، كي تشرع في هذه العملية؟ تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال قراءة سلوك الأحزاب السياسية العراقية إبان العملية الانتخابية القائمة في العراق، واستشراف مآلاتها، وذلك بافتراض سيناريوهين: يتمثل الأول في سماح هذه الأحزاب بإجراء انتخابات نزيهة، من دون الاعتراض على نتائجها التي قد تعني تراجعاً نسبياً في مقاعدها في البرلمان المقبل، وتشكيل حكومة جديدة سريعاً نسبياً، بعيداً عن المحاصصة الحزبية، وبرنامج إصلاح جاد، يعني أن النظام السياسي الحالي ماضٍ في درب الإصلاح الذي قد يقنع الجمهور بالصبر، ومنح الحكومة المقبلة بعض الوقت. أما السيناريو الثاني، فيتمثل في أن تتصرف الأحزاب التقليدية الحاكمة بحس الغلبة القديم، وتعتبر إعادة انتخابها، وإن بمقاعد برلمانية أقل، تجديداً لشريعتها تستغل في المحافظة على منظومة المحاصصة الحالية في تشكيل الحكومة المقبلة، وفي طريقة عملها؛ ما يعني الذهاب نحو صدام مقبل بين المجتمع والنخبة السياسية الحاكمة.